



222 72 830 - 222 72 857
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2016

صالح عاشور: نقل تبعية جهاز المراقبين الماليين إلى مجلس الأمة وستصدي لمحاولة إفراغه



صالح عاشور

كبار المسؤولين في الجهاز أو خارجه أثناء أدائهم لمهامهم الوظيفية. واختتم عاشور تصريحه بأنه على يقين بأن هذا القانون غير مرحب به من قبل الحكومة، مشددا على انه في حال نال شرف تمثيل الأمة بالمجلس المقبل سيعمل على الدفع باتجاه نقل تبعية الجهاز من وزير المالية لمجلس الأمة حتى يمارس صلاحياته دون ضغوط حكومية أسوة بديوان المحاسبة.

لضمان حيادية المراقب المالي عند إبداء رأيه في التعاملات المالية التي يباشر وظيفته الرقابية من خلال أدائها، وأهمها ضمان استقلاليتها والتي به عن أي تأثيرات أو أهواء إدارية أو سياسية قد تمارس للتأثير عليه عند أدائه لوظيفته. وبين عاشور أن إبقاء الحياد والاستقلالية للمراقبين الماليين يستلزم بالضرورة توفير الضمانات اللازمة التي من شأنها ضمان عدم تعرضهم للأذى والضرر الشخصي على المستوى الوظيفي، في حال عدم انصياعهم «لتأثيرات»

هو اللائحة التنفيذية للقانون التي صدرت من الحكومة، مشيرا الى ان اللائحة تشوبها عدم الدستورية وأفرغت القانون من محتواه، كما انه تبين ان الحكومة غير جادة بتطبيق القانون وتعمل على تعطيله ولا توفر الضمانات اللازمة للمراقبين الماليين. وأكد عاشور أنه نظرا لأهمية الدور الرقابي المنوط بالمراقبين الماليين وفقا لأحكام قانون رقم 23 لسنة 2015 بشأن جهاز المراقبين الماليين، كان من الضروري توفير الضمانات اللازمة

قال مرشح الدائرة الأولى النائب السابق صالح عاشور إن إقرار قانون المراقبين الماليين بالمجلس السابق كان خطوة متميزة لما له من أهمية في حماية المال العام، كما أنه يعتبر استراتيجية جديدة تتبني الوقاية والرقابة المانعة كإجراء وقائي لمنع الفساد. وذكر عاشور أن من خلال متابعتها لمرحل تأسيس الجهاز ثبت لديه ما لا يدع مجالاً للشك أن عمل الجهاز ليس على المستوى المأمول مما قرره المشروع بالقانون، وسبب ذلك

أكد ضرورة استقطاب مستشفيات وخبرات عالمية لإدارة ملف العلاج بالخارج

هشام البغلي: مازلنا نشهد صوراً عديدة للفساد في مختلف أجهزة الدولة

موقف المتفجع، موضحاً انه رغم ذلك ورغم انني خارج مجلس الأمة فقد تصديت لهذا العبث الحكومي النيابي ضد قرار زيادة أسعار البنزين ولله الحمد حصلنا على حكم أولي بإلغاء قرار زيادة أسعار البنزين ونحن بانتظار الاستئناف الآن، معرباً عن أمه ان يتم إنصاف المواطنين في هذا الملف خصوصاً ونحن على ثقة كاملة بقضائنا النزيه.

تصديت لرفع

أسعار البنزين

وأنا خارج

مجلس الأمة



قضية رفع أسعار البنزين دليل على ذلك، حيث انه تم الاتفاق على تحرير أسعار السلع لإعطاء التجار فرصة للتحكم في أسعارها وزيادتها وبعد ذلك أصدرت الحكومة قرار رفع أسعار البنزين، وذلك كله يعلم ودراية مجلس الأمة وهو المجلس الذي يفترض به ان ينظر للمصلحة العامة للمواطنين ويدافع عن حقوقهم ومكتسباتهم لا ان يتخذ

هذا التمييز العنصري ضدنا وهل تريدون الكويت بعد ان كانت مثالا يحتذى في المساواة بين أبناء الوطن ان تكون مرتعا للفتنة والطائفية؟ وأضاف البغلي: هناك قضية أخرى في غاية الأهمية مسؤول عنها مجلس الأمة تتعلق بقضية إطلاق يد بعض الجهات بالدولة في اعتماد معايير التمييز والعنصرية ضد إحدى فئات المجتمع حتى في قضايا التعيينات والعلاج وخدمة الوطن، متسائلاً: لماذا

أكبر المستشفيات العالمية لعلاج الحالات المستعصية. ونكر البغلي في تصريح صحافي ان المطلوب في هذا الصدد مع بداية إعلان الحكومة سياسة ترشيد الإنفاق ان يتم تقليل حالات العلاج بالخارج إلا للحالات المستعصية وبالمقابل يتم استقطاب أحد المستشفيات الكبرى لإدارة ملف العلاج للحالات الأخرى علاوة على ضرورة دعم المستشفيات

قال مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة م. هشام البغلي أننا مازلنا نشهد صوراً عديدة للفساد الذي أصبح مستشرياً في مختلف أجهزة الدولة، مشيراً إلى قضية العلاج بالخارج وإفراق الدولة ملايين على هذا العلاج الذي أصبح علاجاً سياحياً في الوقت الذي كان بالإمكان ان يتم استغلال هذا المبلغ لبناء مستشفيات طبية متكاملة ويتم استقطاب



م. هشام البغلي

خلال ندوة تحت شعار «رؤية اقتصادية» وسط حشد من أبناء الدائرة الخامسة

المري: غياب الرؤية الحكومية سبب تردي مستوى كل الخدمات في الدولة



الكوت
KAWT

قناة الكوت الفضائية
Nilesat.11555V

يوم الخميس 2016/11/10

الساعة 10:00 مساءً

برنامج «تحت المجهر»
تقديم / عمار تقية

مرشح الدائرة الثانية

أحمد حاجي لاري

AhmadLari_media 98005777

محمد الدشيش

أكد مرشح الدائرة الخامسة ناصر عبدالمحسن المري أن «غياب الرؤية الحكومية» هو السبب في تردي مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية والوظيفية، معتبراً أن قضية البطالة قنبلة موقوتة في ظل عدم قدرة الدولة على توفير فرص عمل لـ 21 ألف مواطن كويتي.

وانتقد المري خلال ندوته الانتخابية الأولى تحت شعار «رؤية اقتصادية»، التي شهدت حضوراً حاشداً من أبناء الدائرة الخامسة، انتقد تدني مستوى جودة التعليم الحكومي رغم تكلفة الطالب المرتفعة على الدولة والتي تقدر بنحو 9 آلاف دينار مقارنة بمستوى جودة التعليم في المدارس الخاصة رغم رسوم الطالب ولا تقدر بنحو 3 آلاف دينار في أفضل المدارس..

ورأى أن تدني المستوى التعليمي يعود إلى عدد من أوجه الخلل بداية من عدم الاهتمام بالمعلم إلى عدم الاهتمام بالمنهج الدراسي، وأصفا إياها بالعقيمة التي لا ترتقي بتلبية طموحاتنا.

وانتقد المري بشدة تدني مستوى الخدمة الصحية، داعياً من يوفق بالوصول إلى مجلس الأمة باستجواب وزير الصحة على خلفية ما تم تداوله في شأن استخدام أدوية مقلدة في مركز الكويت لمكافحة السرطان والمطالبة بإحالة جميع القياديين في الوزارة إلى النيابة العامة بتهمة القتل العمد المواطنين. مستغرباً أن تكون الحكومة هي من تشجع على استخدام الأدوية المقلدة التي قد تؤدي بحياة المرضى.

وأشار المري إلى عدم استفادة المواطن بالشكل المطلوب من ميزانية وزارة الصحة والتي تقدر بنحو 3.2 مليارات دينار والتي يبلغ نصيب الفرد منها نحو 3.2 آلاف دينار، متوفاها إلى أن الفساد المستشري في الوزارة يؤدي إلى عدم استفادة المواطن على النحو المطلوب من تلك الميزانية.

واستغرب المري من جهة أخرى عدم استكمال بعض مرضى الحالات المستعصية لرحلة علاجهم في الخارج بحجة عدم وجود ميزانية، لافتاً إلى صرف الوزارة على العلاج بالخارج 1480 مليون دينار في حين أن ميزانية العلاج



(مجدي عبدالعزیز)

مرشح الدائرة الخامسة ناصر المري متحدثاً خلال الندوة



عدد من أبناء الدائرة الخامسة خلال الندوة

الكويتيين الذين يصلون إلى 450 ألف موظف. وحذر المري من خطورة قضية البطالة بين أبناء المجتمع الكويتي، لافتاً إلى أن هناك 21 ألف قنبلة موقوتة في المجتمع وهم العاطلون عن العمل، مستغرباً أن دولة دخلها يقدر بنحو 120 مليون دينار يومياً وتخلق فرص عمل لـ 2,750 مليون اجنبي وتعجز عن توفير فرص عمل لـ 21 ألف مواطن.

وأضاف المري: نسمع عن الفساد لكن لم نر حتى الآن فاسداً يقع خلف أسوار السجن مرتباً أن لو كان القرار بيده لمنع السماح باستخراج أي فيزا حتى الانتهاء من توظيف، مشيراً من جهة أخرى إلى ضرورة الاستفادة من خبرات المتقاعدين لمن يرغب في مواصلة العمل، خاصة أن هناك من يتقاعد عند سن 45 عاماً. وانتقد المري على صعيد آخر ما تمخض عن المجلس السابق من بعض التشريعات ومنها قانون البصمة الوراثية

بالخارج 380 لافتاً إلى أن ذلك يعني ان الوزارة صرفت 1100 دون سند قانوني. وأكمل حديثه: هو فساد العلاج السياحي او كما اسماه بالعلاج السياسي، مضيفاً في هذا الصدد انه اذا كان صاحب السمو قال ان فساد البلدية ما تشيله البعارين فإني أقول ان فساد وزارة الصحة ما تشيله الطيارت «معلنا انه سيستقدم برفع قضية ضد الوزارة لأنها رفضت سفر علاج مريض بحجة انه مختل عقلياً

وانتقل المري خلال كلمته إلى معاناة الشباب مع أزمة السكن وعدم قدرتهم على شراء عقار أو أرض لارتفاع أسعار الأراضي بسبب احتكارها، لافتاً إلى أن مستحكي الأراضي هم أصحاب القرار ذاتهم.

وأشار المري إلى غياب ثقافة الإسخار عن أفراد المجتمع لضعف الدخل والذي يقدر متوسط دخل الفرد بـ 1200 دينار وفقاً لما يتضمنه باب الرواتب والذي يقدر بـ 5 مليارات دينار اذا ما نظرنا إلى أعداد الموظفين